وزير العدل: التشريع في المملكة يرتكز على الوضوح والمشاركة المجتمعية

29 سبتمبر، 2025

أكد معالي وزير العدل الدكتور وليد بن محمد الصمعاني، أن التنمية الحقيقية لا تنفصل عن التطوير القانوني، مشيراً إلى أن إطلاق منظومة التشريعات المتخصصة التي أعلن عنها صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء ـ حفظه الله ـ، يمثل إحدى الدعائم الرئيسة التي تمكّن مسيرة التنمية الشاملة وتعزز مناخ الابتكار الوطني.

جاء ذلك خلال مشاركة معاليه في الجلسة الافتتاحية بعنوان: "الأطر القانونية الممكنة للتنمية والابتكار الوطني: رؤية 2030 والتحول القانوني"، ضمن أعمال المؤتمر السعودي للقانون 2025، المنعقد تحت شعار "التكنولوجيا والاستدامة" بالعاصمة الرياض.

وبيّن معالي الدكتور الصمعاني أن النظام الأساسي للحكم قد حدد

الغاية العليا للتشريع في المملكة، والمتمثلة في إقامة العدالة، وتحقيق الصالح العام، ودرء المفاسد، مؤكداً أن إنفاذ القانون لا يقتصر على قراءة النصوص فحسب، بل يستوجب فهماً متكاملاً للحالة القانونية بما في ذلك الغاية والوظيفة والمقاصد التي أرادها المنظم.

وأضاف معاليه أن منهجية التشريع في المملكة اليوم ترتكز على جملة من المبادئ الرئيسة، في مقدمتها: الوضوح والشفافية، ثم المشاركة العامة التي تتيح لأصحاب الاختصاص والمجتمع إبداء الرأي والمقترحات، وهو ما يسهم في إثراء النصوص القانونية، وتحقيق أفضل الممارسات التشريعية.